الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق

جامعة فرحات عباس – سطيف

عماري عمار

أستاذ محاضر في العلوم الاقتصادية

قطاف ليلى

أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف

ملخص المداخلة:

بقدر ما ينظر إلى الجامعة على أنها أداة فعالة وقطب مؤثر في جميع مناحي حياه لإنسان، فهي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية للوسط الذي تتواجد فيه،بل في بعض الأحيان تصبح أسيرة له.

إن مداخلتنا هذه تحت عنوان الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق سوف تنصب على تحليل واقع الجامعة الجزائرية و التحديات التي تواجهها من جهة وآفاق هذه الأداة الفعالة في إطلاق طاقات التحديث في ظل جملة من التحديات الداخلية والخارجية.

مقدمة:

تعتبر التنمية عملية توسيع للمعارف والقدرات الفنية للموارد البشرية التي تحدد في النهاية طبيعة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، ويعتمد استغلال راس المال والموارد الطبيعية على الموارد البشرية التي بدونها تبقى هذه الموارد غير مستغلة. لذلك فان البلد الذي يعجز عن تطوير مهارات أبنائه وتسخيرها بصورة فاعلة لخدمة اقتصاده الوطني ومجتمعه، لا يمكنه تحقيق التنمية بمفهومها الواسع .ذلك إن التنمية هي العملية التي عن طريقها توصلت الشعوب إلى سد الهوة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد العصري، والدراسات الجادة من جانب الاقتصاديين والخاصة بالقفزة من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العصري الحديث، توضح ما سبق **أن أكده العلماء:** انه في المجتمعات الحديثة نجد أن العائد الاقتصادي اكبر بكثير مما يمكن توقعه على أساس الاستثمار في الزراعة أو في المواد الخام. هذه الزيادة غير المتوقعة في الإنتاج الاقتصادي يمكن أن نرجعها إلى عوامل عدة، ولكن من الواضح أن أكثرها أهمية هو نوع المصدر الإنساني الذي يدخل في هذه العملية، وهو جزء المعادلة الاقتصادية.

Scanned by CamScanner

إن نوع المصدر الإنساني والمسئول إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية، يعتمد كثيرا على نوع ومستوى التعليم العالي والبحث العلمي. وعلى أساس هذا التحليل يتضح أن أحد الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن يحدثها المجتمع النامي في اقتصاد المستقبل هو الاستثمار عن طريق التعليم والبحث العلمي.

لقد وجه الانتباه أخيرا في الجزائر إلى حقيقة أن المجتمع يمر بعملية تغيير جذرية، وان الجامعات متخلفة عن ذلك، ونحن جميعا على علم بالدعوات والمحاولات التي تدعو إلى أن تصبح الجامعات في علاقة وثيقة مع القوى التي تحدث التغيير. إلا أن مسألة التعليم العالي ، وبالتالي موضوع التكامل بين الجامعة والحياة الاقتصادية والاجتماعية لم تحظ بذلك القدر من الاهتمام الواجب مثلما حظيت به المجالات الأخرى في السياسات الاقتصادية والإصلاحات الجارية في بلادنا.

إن دراستنا هذه تستند إلى فرضية أساسية وهي أن الجامعة الجزائرية متخلفة جدا مقارنة بما يجري حولنا من تغيرات، وان السياسات المعتمدة في بلادنا قد أدت إلى تدهور الجامعة الجزائرية بشكل واضح وجلي، متناسية بذلك أن التعليم العالي والبحث العلميُ كاستثمار في الإنسان تصبح عاملا أساسيا في النمو الاقتضادي عندما تتكامل تماما مع كل العوامل الأخرى في التنمية.

على هذا الأساس تحاول دراستنا الإجابة على النقاط الموالية التي تشكل المحاور الأساسية لهذا التدخل:

أولا: أهمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية؛

ثانيا: واقع الجامعة الجزائرية

ثالثا: آفاق الجامعة الجزائرية.

أولا: أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية:

إن تقدم الدول يعتمد أولا وقبل أي شئ على تقدم شعوبها، وما لم تنم أرواحهم وإمكاناتهم الإنسانية، فهي لن تستطيع أن تنمي أي شي آخر كثيرا ـــ من الناحية المادية والاقتصادية والسياسية أو حتى الثقافية. إن المشكلة الأساسية في كثير من البلدان المتخلفة ليست هي الفقر في الموارد الطبيعية، ولكن في مصادرها الإنسانية. ومن هنا فان واجبها الأول يجب أن يكون بناء رأسمالها البشري، وللتعبير عن ذلك في اصطلاحات إنسانية، فان هذا يعني تحسين التعليم والمهارات والآمال، وكذلك الصحة العقلية والجسمية لرجالها ونسائها وأطفالها[1].

[1] Frederick Harbison : Education for Development, Scientific American, vol 24 N°3 . 1993 P 140

Scanned by CamScanner

إن قضية التعليم العالي باعتبارها عاملا في التنمية يعتمد على أساس عملي: إنها استثمار جيد. وفي الحقيقة أن الدليل المتاح يشير إلى إنها استثمار جيد جدا - إن منطق القضية في إيجاز، هو أن معظم نمونا الاقتصادي يمكن تفسيره بالاستثمارات المتزايدة في الأرض وراس المال والعمل. ولكن معدل نمونا الاقتصادي قد تجاوز كثيرا العائد من المدخلات المتزايدة في هذه الموضوعات التقليدية للاستثمار. إن الفرق من دون شك يرجع إلى الاستثمارات المضافة في تعليم الناس الناتجة في معرفتهم ومهاراتهم وإنتاجيتهم وفي أبحاثهم العلمية. إن المصادر الإنسانية المتعلمة المستثمرة في النشاط الاقتصادي تنتج الثروة المتزايدة، واحسن استثمارات الإنسان- كما تدل الدلائل - هي الاستثمار لنفسه.

إن الطريقة الواضحة والوحيدة التي يصبح عن طريقها الاستثمار استثمارا اقتصاديا، هي إنتاج القوى العاملة الماهرة ، فالقوى العاملة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا، أصبحت أهم ركائز الاقتصاد الحديث، بل هي المحصلة النهائية لعملية الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم العالي والبحث العلمي خاصة.

من الواضح الاعتراف المستمر بان التعليم العالي والبحث العلمي الآن اكثر من أي وقت مضى هما الباب المفتوح لزيادة الفرص الاقتصادية ورفاه الإنسان، وعلى العكس من ذلك وربما يكون اقل ظهورا فثمة اعتراف بأنه بدون تعليم وبحث علمي فان الأبواب تصبح مغلقة. ذلك انه من المؤكد أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة قد كانت إلى درجة كبيرة نتيجة الزيادة في نوعية العمل والإبداعات العلمية، وفي المدخلات الرأسمالية بقدر ما كانت نتيجة للزيادة في الكم، إذ أن السياسات التعليمية في هذه الدول اعترفت بان التعليم العالي والبحث العلمي يتداخلا مع التنمية، وان التنمية عملية شاملة يجب أن تواجهها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

نشير هنا بأن استمرار التبعية والتخلف ، والأزمات التي تعيشها الدول النامية ليس من نتاج التعليم لوحده، بل انه نتاج عوامل متشابكة لها علاقة بالتنمية، لان التعليم لا يوجد في فراغ، كما انه لا يستطيع وحده أن يخرج المجتمع من أزماته وتخلفه. فالتعليم ليس دواء سحريا يمكن أن يغير المجتمع وحده وذلك لان التغيير الاجتماعي مسألة معقدة ويبدو هذا واضحا إذا وضعنا العلاقة بين التعليم والتنمية موضع البحث[2]. فالتعليم لا يمكنه وحده تنمية الطاقات البشرية وإنما ينبغي أن ترافقه عمليات أو عوامل أخرى كثيرة أهمها: الصحة والتغذية والحرية والمشاركة الجماهيرية والعدالة والعمل وغيرها. إن التعليم العالي والبحث العلمي كاستثمار في الإنسان لنفسه وقدراته ونموه يصبحا عاملين ملائمين في النمو الاقتصادي عندما يتكاملان تماما

[2] أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الثاني .جامعة الإسكندرية . ص12

Scanned by CamScanner

مع كل العوامل الأخرى في التنمية، واكثر من ذلك يجب أن يكونا تعليما عاليا وبحثا علميا متوازنين من النوع الصحيح ومن النوع المتوازن ومناسبين لمرحلة التنمية.

نشير وننبه إلى انه إذا كان التعليم العالي والبحث العلمي استثمارا جيدا وأساس أي تنمية، فانه لا تستطيع كل أنواع التعليم أن تحقق الأهداف المرجوة منها في الكثير من الدول النامية، ذلك أن هناك نوعان من التعليم العالي. النوع الأول، لا يستطيع بحكم تكوينه وتاريخه أن يسهم بفعالية في عملية التنمية، وهذا النوع من التعليم العالي هو النوع غير الوظيفي. أي ذلك الذي لا يتواكب مع لغة المطالب المفروضة عليه في العصر الذي تكوّن فيه في المجتمع الذي ينشأ فيه.فعندما تسبق متطلبات المجتمع الممارسة التعليمية وإنتاجيتها، وعندما يخدم التعليم حاجات اجتماعية قديمة أو عابرة، عند ذلك نستطيع أن نطلق على التعليم العالي مفهوم التعليم غير الوظيفي الذي لا علاقة له بتيار المطالب السائدة. أما التعليم العالي والبحث العلمي الوظيفيين، باختصار، هما اللذان يراعيان النظم الاقتصادية وتطورها،، واللذان يراعيان النظم السياسية التي تحمي ولا تستغل حقوق الإنسان، اللذان يستجيبان لمتطلبات المجتمع الحقيقية الراهنة والمستقبلية، والمحققان لرفاهية الإنسان بشكل عام.

إن نوع المصدر الإنساني والمسئول إلى حد كبير عن التغيير في الإنتاج وأساليبه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، يعتمد كثيرا على نوع التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع. وعلى هذا الأساس يتضح أن أحد الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن يحدثها المجتمع في اقتصاد المستقبل هو الاستثمار عن طريق التعليم العالي والبحث العلمي.

الواقع أن الآلية الأساسية لتطوير المهارات البشرية هي من خلال النظام التعليمي وخاصة في التعليم العالي. إلا انه يبدو أن الجزائر قد وقعت تحت تأثير الاعتقاد بان التوسع الكمي في التعليم العالي هو الطريق السالك لتحقيق التنمية المنشودة دون مراعاة لوظيفيته، وهذا على حساب التكوين النوعي الصحيح والوظيفي والذي يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة والمستقبلية.

ثانيا: واقع الجامعة الجزائرية

أن لفترة التسعينات أهمية خاصة، إذ أنها تناظر فترات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، ولعل أهم ما تلح عليه هذه الإصلاحات بحجة تحقيق ما يدعى بالتوازنات الكبر هو التخلي المفاجئ للدولة عن الوظائف التي كانت توديها للمواطنين منذ الاستقلال وخاصة في سنوات السبعينات في مجالات الدعم المباشر وغير المباشر لمختلف أسعار السلع الاستهلاكية ، الطب المجاني، السكن الاجتماعي، التعليم العالي والبحث العلمي

Scanned by CamScanner

خاصة وهو موضوع بحثنا وغيرها من الوظائف التي ألقيت على كاهل الدولة بحكم النظام الاقتصادي الاجتماعي المنتهج منذ البدايات الأولى للاستقلال.

الواقع انه لم يحظ التعليم العالي والبحث العلمي بنفس الاهتمام الذي حظيت به القطاعات الأخرى رغم تلك المجهودات المتواضعة في هذا المجال، حيث يتضح تأخره نتيجة للتهميش الذي شهده خلال العشرية الأخيرة خاصة والأحداث التي تعرض لها المجتمع الجزائري. فمع بداية الإصلاحات لم تظهر هناك مؤشرات ولا دلائل تدل على الاهتمام بتطوير هذا الجانب المهم في حياة المجتمع ونقصد العنصر البشري – التعليم العالي والبحث العلمي– الذي يعتبر من الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ذلك انه لم يعد خافيا على أحد ونحن ندخل الألفية الثالثة ، أن رصيد الدول لا يقاس بما تمتلكه من ثروات طبيعية ومالية فحسب بل بما تملكه من متخصصين وإطارات ومن أدمغة علمائها ومفكريها الذين يقومون بصناعة المعرفة وهندستها للوصول إلى مستوى من الدخل المترفي الإجمالي الذي يصون استقلالها وسيادتها بالرغم من نسبية هذا المفهوم في زمن العولمة.

الواقع أن الجزائر نجحت في توسيع قاعدة التدريس في الجامعات، فبالرغم من عدم كفاية عدد الأساتذة وقلة عدد الجامعات والوسائل والإمكانيات الأخرى ذات العلاقة مع التعليم العالي والبحث العلمي مع بداية مرحلة الاستقلال، إلا أن وجه التعليم وحقيقته قد تغيرا بشكل جوهري دون أدنى مزايدة. ذلك أن عدد الأساتذة قد تضاعف عدة مرات وكذلك عدد الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد المتخصصة سواء في مجموعها أو بالنسبة لكل مائة ألف ساكن، ويعد هذا من الناحية الكمية إنجازا ضخما.

من دون أن ننكر المجهودات التي بذلتها الجزائر من اجل رفع معدلات التسجيل الجامعي والتي كانت لها النتائج الإيجابية، والإحصاءات لخير دليل على ذلك إذ انه مع بداية الاستقلال لم يكن عدد طلبة التعليم العالي يتعدى في العام الجامعي 1963/1962 حوالي 2700 طالبا ليصبح 407995 طالبا في العام الجامعي2000/1999[3]. والجدول رقم[1] يبين معدلات القيد الجامعي في الجزائر خلال سنوات 1990/1989 – 2000/1999

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 28 ، السنة الجامعية 2000/1999 . ص 14

Scanned by CamScanner

جدول رقم (1)

تطور عدد ونسبة الطلبة المسجلين بالتدرج خلال سنوات 1989/1990-1999-2000

السنة الدراسية	90/89	92/91	94/93	96/95	98/97	2000/99
عدد الطلبة	181350	220878	238090	252347	339518	407995
النسبة المئوية بالنسبة للسنة السابقة	8,78	11,80	- 2,18	5,84	18,90	9,49

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29.ص14.

ما يلاحظ انه ما بين سنوات 1989 و1998 فان عدد الطلبة يكون قد تضاعف مرتين، أي أن متوسط الزيادة السنوية خلال تقريبا عشر سنوات وصلت إلى حوالي 9 بالمائة. وإذا ما بقي هذا المعدل عند هذا مستوى فان عدد الطلبة الذين سيلتحقون بالجامعات الجزائرية بعد عشر سنوات سيصل إلى اكثر من مليون طالب. إن الإشكال لا يكمن في عدد الطلبة هذا ولكن الإشكال يكمن في إمكانية توفير الإمكانيات المالية والمادية وخاصة البشرية التي تؤمن تكوينا علميا يتماشى والمعايير العالمية. ذلك أن عدد الطلبة بالنسبة لكل مائة ألف ساكن في الجزائر ما يزال ضعيفا مقارنة ببعض الدول النامية كمصر مثلا أو الدول المتقدمة كفرنسا على سبل المثال. والجدول رقم(2) يبين لنا عدد الطلبة لكل مائة ألف ساكن في بعض الدول المختارة.

جدول رقم (2)

عدد الطلبة الجامعيين لكل مائة ألف ساكن في عام 1992

الجزائر	مصر	الأردن	المغرب	تونس	ألمانيا	فرنسا
1160	1560	2225	1044	1044	2319	3409

Annuaire Statistique de l'UNESCO 1996

ورغم ما تخفيه هذه الأرقام من دلالات فيما يخص الاختلاف في مستوى التكوين والهياكل وطبيعة الأساتذة ومستواهم العلمي والمعارفي ومستوى الشهادات المحصل عليها بشكل عام، إلا انه يمكننا أن نقول بان الجزائر ما تزال بعيدة عن المستوى المطلوب في التكوين. فمثلا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية كل طالب في الجامعة يقابله 20 مواطنا بينما في الهند ،كل طالب يقابله 50 مواطنا في حين في فرنسا نجد كل طالب يقابله 30 طالب، وهذا في الوقت الحاضر. مما يعني أن العدد لا يخيف على الإطلاق بل بالعكس لابد من مزيد

Scanned by CamScanner

من اعدد الطلبة الجامعيين ولكن أمام الشروط الضرورية سواء المادية أو البشرية للتكوين النوعي الصحيح والذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه الوضعية ناتجة للتدهور الاقتصادي وانخفاض الناتج الوطني الذي كان مخصصا للتعليم العالي والبحث العلمي و تخلي الدولة عن الوظائف التي كانت تقوم بها في السابق باعتمادها على تطبيق الإجراءات المالية والنقدية كآليات للإصلاحات الاقتصادية مع بداية التسعينيات للتغلب على الخلل الظاهري في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات أضف إلى ذلك سوء التسيير والاستعمال ألا عقلاني للموارد الاقتصادية النادرة . وبذلك اعتمدت على المنهج النقدي المالي في الإصلاح الاقتصادي دون التطرق إلى الخلل الجوهري في الاقتصاد الوطني، حيث لجأت إلى إتباع سياسات[4]:

- تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض العجز في الموازنة العامة والبعد عن التمويل التضخمي والاعتماد على أذون وسندات الخزينة في تمويل هذا العجز؛
- علاج مشكلة المديونية الخارجية بالاعتماد على إعادة جدولة الديون الخارجية؛
- تحرير الأسعار وترشيد الدعم السلعي لعلاج التشوهات السعرية وتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية دون أن يتبع ذلك بالنسبة للأجور المحلية؛
- الاعتماد على الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك والمبيعات والقيمة المضافة واستحداث ضرائب جديدة على الدخول؛ إلى آخره من السياسات التي اعتمدت كعلاج للازمة الاقتصادية في البلاد.

إن لهذه السياسات من دون شك بعض النجاحات التي ارتبطت بالسيطرة ولو بشكل نسبي ومؤقت على التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي. إلا أن هذه النجاحات في تحقيق التوازنات الكبرى لم تخفي الجوانب السلبية لهذه الإصلاحات على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. ولعل أهم العقبات التي تقف أمام هذا القطاع هو انخفاض المخصصات المالية له بحجة القضاء على الاختلال في الميزانية العامة. ذلك أن هذه المخصصات ما فتئت تتناقص على مر السنين رغم التحسن الطارئ في هذه الميزانية بعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن ميزان المدفوعات.

إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول وبدون استثناء. فلقد ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة خلال عقدي السبعينات والثمانينات في الجزائر، وبالرغم من هذا الارتفاع فان معدل الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة

[4] د.حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة على الدول العربية) دار زهراء الشرق. القاهرة 1998 ص 172

Scanned by CamScanner

يكاد لا يظهر مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أن المخصصات المالية من الدخل الوطني للبحث العلمي لا تتعدى نسبة 0.28 بالمائة (منها 80 بالمائة تتجه في شكل أجور وعلاوات)مما يجعل الجزائر في مستويات بعيدة جدا عن المعدل الذي حددته الأمم المتحدة للدول النامية وهو 0.7 بالمائة، في الوقت الذي نجد فيه تونس تخصص 0.7 و غانا 1 بالمائة و أوروبا 3 بالمائة والولايات المتحدة تخصص5 بالمائة للبحث العلمي من الدخل الوطني وهذا بالنسبة لعام 1996[5]. بينما في الوقت الحاضر فان الرقم المتداول هو اقل من ذلك بكثير إذ انخفض الى 0.14 بالمائة. والجدول رقم (3) يبين تطور المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال سنوات التسعين.

جدول رقم (3)

تطور المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 1985-1999 آلاف الدينارات الجارية

السنة	المخصصات النهائية	مؤسسات التعليم العالي		الإدارة المركزية		الخدمات الجامعية	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1985	2944372	1653500	56,16	790872	26,86	500000	16,98
1990	5643945	3358229	59,50	83716	1,48	2202000	39,02
1995	17935744	10043805	56,00	1109538	6,19	6782401	37,81
1999	35067709	16106597	45,93	5901512	16,83	13059600	37,24

COLLOQUE INTERNATIONAL sur le Programme d'Ajustement Structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, Batna le 20-21-22 novembre 2000, p 183

قد يتبادر من قراءة أرقام الجدول بان المخصصات المالية تكون قد زادت من سنة إلى أخرى، ولكن الواقع غير ذلك، ذلك انه لو أرجعنا هذه الأرقام إلى الأسعار الثابتة لانخفضت بشكل كبير. من جهة أخرى نلاحظ بان المخصصات المالية وتطورها للإدارة المركزية تكاد تلتهم الجزء الأكبر من هذه المخصصات المالية، إذ أنها شكلت مرة ونصف ما تم تخصيصه للخدمات الجامعية في سنة 1985، ورغم انخفاضها النسبي إلا أنها عاودت الارتفاع من جديد، مما يبن التوجيه اللاإقتصادي للموارد المالية للدولة من اجل تطوير الجامعة الجزائرية.

[5] Les cahiers du CREAD, N° 43 (1 trimestre 1978), P 69.

Scanned by CamScanner

ورغم أن هناك 82 بالمائة من الطلبة يتحصلون على المنح الجامعية من طرف الدولة و52 بالمائة يؤمن لهم الإقامة الجامعية، مثل هذه المعدلات العالية قد لا نجدها في الدول المجاورة، كما أن ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لعام 1998 وصلت بالقيمة المطلقة وبالأسعار الجارية إلى 24,306 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 15,6 بالمائة من الميزانية العامة المخصصة لفرع التربية والتكوين و 3,1 بالمائة بالنسبة لميزانية الدولة، فان نصيب الطالب منها سنويا تحدد بـــ 36000 دينار لكل طالب في السنة[6]، وهو مبلغ ضعيف جدا لإنتاج كادر ذا مواصفات عالمية .

ولعل الصورة تكون اكثر وضوحا لتخلي للدولة عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، إذا ما تفحصنا أرقام ميزانيات التسيير والتجهيز المخصصتين لهذا القطاع مثلما يوضحه الجدولين رقم (4) ورقم(5)

جدول رقم (4)

تطور الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية التسيير خلال سنوات التسعينات لقطاع التعليم العالي

آلاف الدينارات الجارية

السنة	1994	1996	1998	2000	2001
ميزانية التسيير للدولة	355900000	547000000	771721650	965328164000	1 836294176000
التعليم العالي	14657762	19559000	24306558	38580667000	43591873000
النسبة المئوية	4.11	3.57	3.15	3.99	2.37

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية أعداد: 33،82، 89 (1997)، 92 (1999)

جدول رقم (5)

تطور الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية التجهيز خلال سنوات التسعينات لقطاع التعليم العالي

مليار دينار (الأسعار الثابتة)

السنوات	1994	1995	1996	1997
ميزانية التجهيز للدولة	275,8	261,5	275,2	316,4
التعليم العالي	11,5	10,1	9,8	10,1
النسبة المئوية	4,16	3,86	3,56	3,19

[6] République Algérienne Démocratique et Populaire, Conseil Supérieur de l'Education, Vers une nouvelle vision de l'Enseignement Supérieur – rapport préliminaire, ALGER 1999, p11

Scanned by CamScanner

COLLOQUE INTERNATIONAL sur le Programme d'Ajustement Structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, Batna le 20-21-22 novembre 2000, p.13

من خلال هذه الأرقام يتضح عدم الاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي واعتباره قطاعا استهلاكيا ، ذلك أن الاعتمادات المالية المخصصة في استقرار وفي بعض الأحيان في تناقص مستمر رغم الزيادة الملموسة في موارد الميزانية العامة، ومن ثم يظل التعليم العالي والبحث العلمي على وضعه المتردي نتيجة اتساع الفجوة بين الحاجة إلى الاعتمادات المالية له والاعتمادات المالية المخصصة فعلا لهذا القطاع في الجزائر.

إن السياسة الاقتصادية التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أدى إلى ظاهرة كثيرا ما أدت إلى انخفاض المستوى وجمود التكوين والتحصيل العلمي وهي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات وحتى الجامعات، نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع.

أن ظاهرة الاكتظاظ في الجامعات تكاد تكون الصفة الملازمة لكل الجامعات الجزائرية، فرغم التوسع المحتشم في الهياكل القاعدية وزيادة عدد الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس المتخصصة حيث إن شبكة مؤسسات التعليم العالي تشتمل على 17 جامعة و 13 مركز جامعي و11 مدرسة ومعهد مستقل و5 مدارس عليا جامعية ومتعددة الاختصاصات، أي بمجموع 57 مؤسسة متواجدة في 33 مدينة جامعية ، وهذا لسنة 1999[7]. ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الزيادة في عدد الهياكل ترجع في جزء منها إلى التحويلات في الهياكل من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى قطاع التعليم العالي. في الوقت الذي تضاعف عدد الطلبة من سنة إلى أخرى، حيث معدل الزيادة في تسجيل الطلبة وصل إلى 11 بالمائة للسنة الجامعية 1997 – 1998 بينما وصل إلى 19,3 بالمائة للسنة الجامعية 1997 – 1998 . إن كل هذه الزيادات في الأعداد الضخمة المتجهة إلى الجامعة الجزائرية مقارنة بالهياكل الموجودة والقليلة التي لا تفي بحاجة الطلب ترجع في الأساس إلى تلك السياسات غير المسؤولة ، وسياسات الهروب إلى الأمام، حيث انعدام البرامج والدراسات والاستراتيجيات الجادة المستقبلية لمقابلة الاحتياجات مع الإمكانيات والمثال على ذلك ما شهدته السنة الدراسية 1998/1997 بالنسبة للناجحين في شهادة البكالوريا حيث أن 8 بالمائة من الزيادات في المسجلين في الجامعة ترجع إلى تخفيض مستوى الإنقاذ في امتحان البكالوريا. فمثلا لو أخذنا جامعة سطيف سنجد في العام الجامعي 2000/1999 تخرج منا 2212 طالبا بينما وصل عدد المسجلين الجدد 5215 طالب جديدا في حين أن الهياكل المستقبلة وخاصة المقاعد الدراسية بقيت هي نفسها دون توسع[8]. إن كل هذا يرجع وبشكل أساسي إلى تخلي الدولة عن الوظيفة التي

---

[7] CONSEIL SUPERIEUR DE L'EDUCATION : vers une nouvelle vision de l'enseignement Superieur – rapport preliminaire – Alger, juin 1999.

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29 ص. 79

Scanned by CamScanner

كانت تؤديها للمجتمع خلال سنوات مضت، هذه الأخيرة اهتمت بكل شئ ماعدا قطاع التعليم بكل أطواره وبالخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، مما نتج عنه انخفاض المستوى التعليمي والتحصيل العلمي وكذا البحث العلمي.

إن ظاهرة انخفاض التحصيل العلمي ورداءة نوعية التكوين أصبحت هي السمة الرئيسية التي تطبع جامعاتنا الجزائرية في الوقت الحاضر. الواقع انه بالإضافة إلى تخلي الدولة عن هذا القطاع الحساس فيما يخص الاعتمادات المادية والمالية وقلة الهياكل القاعدية وشحة الوسائل البيداغوجية، نلاحظ النقص الكبير بالنسبة للتاطير في الجامعات الجزائري. وبغض النضر على التوزيع غير المتوازن للإطارات العالية فان عدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ التعليم العالي، أو أستاذ محاضر أو بشكل عام بالنسبة لحاملي شهادة الدكتوراه أعلى بكثير من المعدل العالمي. والجدول رقم (6) يوضح حجم هذه الظاهرة.

جدول رقم (6)

تطور نسبة التأطير بالنسبة لعدد المسجلين في التعليم العالي خلال سنوات 1990/1989-2000/1999

السنة الجامعية	90/89	92/91	94/93	96/95	98/97	2000/99
أستاذ التعليم العالي	316.5	325.8	334.9	378.9	410.5	429.5
أستاذ محاضر	200.4	254.8	275.2	263.1	257.6	253.1
أستاذ مساعد مكلف .د	92.6	72.3	51.1	48.5	57.2	61.5
أستاذ معيد	26.5	36.4	47.7	50.1	61.4	65.0
معيد	42.6	57.8	80.5	98.7	154.5	204.9
المجموع	12.5	15.2	16.8	17.5	21.5	23.4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29 ص19.

ما يلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول، أن معدل عدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ في تزايد مستمر وهذا بالنسبة لكل الرتب، ففي عام 1989/ 1990 كان يعادل هذا المعدل 12.5 وهو يعادل المعدل العالمي تقريبا، إلا ان هذا المعدل وصل إلى 23.4 في العام 2000/1999 أي اصبح تقريبا يعادل مرتين المعدل العالمي. من جهة أخرى إن عدد الطلبة بالنسبة لكل أستاذ للتعليم العالي أو أستاذ محاضر هو مرتفع جدا، فإذا كان هذا المعدل يعادل تقريبا 40 طالب لكل أستاذ للتعليم العالي فان الرقم في الجامعات الجزائرية بعيدا عن ذلك بكثير إذ وصل

Scanned by CamScanner

إلى حوالي 429 طالبا لكل أستاذ للتعليم العالي للعام الجامعي 2000/1999. أضف إلى ذلك التوزيع غير الصحيح للكفاءات العالية في الجزائر الذي يجعل الكثير من المراكز الجامعية تفتقد كلية لهذه الكفاءات، وإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلم تؤكد ذلك حيث نجد هذا المعدل في جامعة سطيف يعادل 916.9 طالبا لكل أستاذ للتعليم العالي بينما المعدل العالمي يعادل 25.3 طالب لكل أستاذ، في حين لا نجد من أثر لمثل هذه الكفاءات – رتبة أستاذ التعليم العالي – في كل من مراكز المدية، الجلفة، ورقلة، أم البواقي، جيجل، تيارت، معسكر، سعيدة، بشار، ادرار وغيرها من المراكز وهذا بالنسبة للسنة الجامعية 2000/1999[9].

أمام هذه الوضعيات نتساءل أي تكوين نريده من جامعاتنا وأي نوعية نصبوا إلى السمو بها، وأي منتوج ننتظره ؟ الإجابة قطعا تكون نوعية منخفضة ومنتوجا رديئا وركودا سواء في الجانب البيداغوجي أو في جانب البحث العلمي.

إن بيانات الإنتاج الوطني الإجمالي والدخل لكل فرد قد تساعدنا في تشخيص المشكلة التي نحن بصددها أساسا، غير أن إلحاح المشكلة الاقتصادية ينبغي أن لا يؤدي بنا إلى الخلط بين المعايير الأولية والمعايير النهائية للنمو. إن النمو الاقتصادي لأي أمة يمدنا بمؤشرات أساسية للحالة الراهنة للاقتصاد الوطني، غير أن دلالاتها الحقيقية، دلالاتها بالنسبة للنمو الاجتماعي والإنساني، يجب أن تقاس بالمدى الذي تترجم به الرفاهية المحتملة إلى رفاهية الشعب الواقعية ونموه التربوي والمعرفي.

إن هناك ارتباط قوي بين الانكماش في الاقتصاد الكلي والمتغيرات في المؤشرات التعليمية. وفي هذا الإطار تشير دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي بأن سوء ظروف الاقتصاد الكلي الذي تفاقم (الهزات قصيرة الأجل للناتج المحلي الإجمالي وعدم الاستقرار والصدمات التجارية السلبية) يفسر 80 بالمائة من انخفاض معدل التحسن في التحصيل الدراسي[10].

إن السياسات الإصلاحية التي اعتمدت في الجزائر أثرت على الاستثمار في التعليم والتغذية والصحة ونالت من راس المال البشري (المعرفة المرتبطة بالعمل والمعلومات والمهارات) بشكل كبير. إن هذا التأثير السلبي الذي لم يمكن تداركه والذي يتعرض له راس المال البشري ليس سيئا بالنسبة للإنسان الفرد فحسب بل أيضا يمكن أن يضعف الأداء الشامل للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ويصدق هذا خاصة عندما يعاني التحصيل الجامعي من الضغوط أثناء فترات الإصلاح مثلما هو جار في بلادنا.

---

[9] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29 ص. 29 ، 137

[10] التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس 2000 ص 31

Scanned by CamScanner

إن الأستاذ هو عماد التعليم العالي والبحث العلمي وأساسهما، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده و لم يرفع من مستواه المادي والمعنوي و لم تقدم له تلك الحوافز الضرورية للقيام بمهمته الإنسانية الكبيرة مما أعاق العملية التعليمية ونشاط البحث العلمي للوصول إلى المستوى المطلوب في الجزائر المتطلعة إلى العصرنة. ولعل المشكلة الرئيسية التي يواجهها التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تكمن في وضع الأستاذ المادي والاجتماعي، هذا الأخير قد لا نخطئ إذا قلنا بأنه يقع في آخر السلم بالنسبة لمستوى المعيشة في الجزائر. ولعل الإحصائيات المالية تبين مدى الفرو قات بين ما يتقاضاه أستاذ جامعي وما يتقاضاه موظف آخر في قطاع آخر.

لقد نجحت الجزائر في توسيع قاعدة التعليم العالي وهذا من دون شك، فقد زاد عدد الأساتذة على مستوى التعليم العالي لسنوات السبعينات والثمانينات ويعد هذا إنجازا ضخما. لكن بعد هذا وابتداء من سنوات التسعينات التي تزامنت وإجراءات الإصلاحات، حيث ترشيد النفقات العمومية والقضاء على العجز في الميزانية العامة الذي أضحى الأساس في أي سياسة اقتصادية ، فان الطلب على أساتذة جدد يكون قد قل بشكل كبير، لا لأن الحاجة إليهم قلت، بل وعلى العكس لقد كانت الحاجة إليهم ما تزال قوية، إلا أن المال اللازم لدفع أجورهم لم يكن متاحا، والجدول رقم (7) يبين لنا تطور عدد الأساتذة حسب الرتب المختلفة.

جدول رقم (7)

تطور أعداد الأساتذة في التعليم العالي في الجزائر لسنوات 1989/1988 – 1998-1999.

السنة الجامعية	89-88	91 -90	93- 92	95 -94	97 - 96	99 -98	2000/99
أستاذ التعليم العالي	490	636	726	658	714	889	950
أساتذة محاضرون	863	907	822	742	1147	1495	1612
أساتذة مكلفون بالدروس	1399	2070	4231	4911	5565	6366	6632
أساتذة معيدون	6567	7239	5431	5515	4993	5564	6275
معيدون	4868	4319	3140	2767	2162	1946	1991
المجموع	14087	15171	14350	14593	14581	16260	17460

الدكتور صالح فلاحي: التطور الهيكلي للجامعة الجزائرية وانعكاساته على قطاع التعليم العالي في الجزائر، ملتقى دولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة، باتنة 2000 ص. 4.

للإشارة فان هذه الأرقام لا تشتمل على الأساتذة الأجانب وفي مختلف الرتب داخل الجامعة الجزائر.

Scanned by CamScanner

فرغم أن عدد خريجي الجامعات يعد بالآلاف، إلا أن التوظيف يكاد لا يذكر، بل الأكثر من ذلك حتى وان وجد، فإن الكثير من الكفاءات أصبحت تحجم عن التقدم للجامعة للعمل بها نظرا للظروف الاجتماعية والمعنوية التي يحياها الأستاذ الجامعي.

من الجدول نستخلص الاختلالات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية، ولعل أهمها افتقارها للكفاءات المطلوبة. فإذا ما تم قراءة التطور الكمي والنوعي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية وفقا لرتبهم، يلاحظ استقطاب هذه الجامعات لـــ 950 أستاذ برتبة أستاذ التعليم العالي، و 1612 برتبة أستاذ محاضر، و 6632 برتبة أستاذ مكلف بالدروس وهذا بالنسبة للسنة الجامعية 2000/1999. وتمثل هذه الفئات 5.44 بالمائة و 9.23 بالمائة و 37.98 بالمائة من مجموع هيئة التدريس على التوالي بالنسبة لنفس الرتب، بينما تمثل الفئتان الأخيرتان – معا أساتذة معيدين ومعيدين – نسبة 47.34 بالمائة من مجموع هيئة التدريس.

نشير إلى ظاهرة خطيرة ومحبطة لمعنويات معظم الأساتذة في الجامعات الجزائرية، الواقع أن معايير الترقية في جامعاتنا لا تستند غالبا على مدى قدرة الأستاذ الجامعي في التدريس وإيصال المعارف وتطوير المناهج والمشاركة في البحوث المحلية الهادفة لمعالجة المشكلات المحلية، وإنما تستند على اعتبارات خارجية كنشر البحوث في المجلات والدوريات العالمية المتخصصة في البلدان المتقدمة والتي غالبا ما تتناول موضوعات تتعلق أساسا بالقضايا النظرية والتطبيقية لاقتصاديات هذه الدول المتقدمة.

ونظرا للظروف السيئة من الركود الاقتصادي وتدهور الحالة الاقتصادية للجزائر قلت القدرة الشرائية لمعظم الأساتذة إلى اكثر من النصف، من ناحية أخرى ، إن بناء المرتبات في الجزائر لا يقيس عادة حالة سوق العمل وحاجته للأفراد المهرة. فالمرتبات تعكس اكثر من أي شيء آخر الوضع الاجتماعي المحلي، اكثر من قدرة المهارات. فبالإضافة إلى الوضع الاجتماعي المتدهور للأستاذ مما يدفعه إلى اللجوء إلى القيام بوظيفتين أو اكثر للحفاظ على الأقل على أدنى مستوى لكرامته، مما أثر في مستواهم العملي لأنهم قلما يحضرون إلى قاعات التدريس أو المدرجات،كل هذا على حساب المهمة الإنسانية التي أوكلت لهم. إن هذا لا يعتبر الحافز الوحيد بل إن القيمة الاجتماعية للأستاذ الجامعي لم يبق لها من أثر في واقع وجدت الجزائر نفسها في حلقة مفرغة ، فقد خلقت الخطوات الأولى للإصلاح المتوجه نحو السوق فرصا للبحث عن التربح وللفساد وبسرعة كبيرة رسخ أصحاب المصالح المكتسبة الذين استفادوا من هذه الفرص أنفسهم ويقاومون اتخاذ إصلاحات حقيقية مثل السماح بالدخول الحر للسوق وتعزيز المنافسة واعتماد جامعة حقيقية وعصرية بكل المواصفات.

Scanned by CamScanner

إن الكثير من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر أكثرت من كم التعليم العالي بشكل عشوائي، معتقدة أن نشر التعليم بين المواطنين هو الحل لمشكلات التنمية ، وقد نتج عن ذلك هذه الأعداد الوفيرة من الخريجين التي لا تتناسب أعدادها مع طاقة وإمكانيات الاقتصاد الوطني وحاجاته. وهذا يرجع بشكل كبير إلى عدم وظيفية التعليم العالي من جهة وانخفاض الاستثمارات الخالقة لمناصب عمل في الجزائر، ذلك انه من اعظم النتائج خطورة لهذا التعليم هو الإحباط الذي نتج عن عدم قدرة الجامعيين على أن يجدوا وظيفة مرضية من الناحيتين الاجتماعية والمادية. إن الخوف من أن لن يكون بين السكان أعداد كبيرة من الشباب المتعلم غير الموظفة والتي تسرب لها السخط قد قاد أصحاب القرار في بلادنا بعد اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لان تشكو من حكمة الفرص التعليمية التي تصل إلى أبعد من قدرة الجزائر على أن تمتص المتعلمين فيه.

لقد أدى الانتقال المفاجئ الذي تم في الجزائر من العجز في القوى البشرية المتعلمة إلى الفائض في هذه القوى إلى حالة فاقت فيها المخرجات – خاصة منها المستويات العالية، قدرات الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة ومن ثم انتشرت ظاهرة بطالة المتعلمين الجامعيين.

هناك مشكلة أخرى بدأت تظهر مع بدايات العقد الضائع أي عقد التسعينات، إنها ظاهرة اللامساواة الاجتماعية في فرص التعليم. فالأسرة الفقيرة أصبحت في الوقت الحاضر غير قادرة على توفير مصاريف الجامعة حتى ولو كان التعليم العالي مجانيا، لان هذا اصبح يفرض أعباء مالية كبيرة، وانه أصبحت مثل هذه التكاليف تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية مثل هذه الأسر الفقيرة والتي يعيش معظمها قاب قوسين أو أدنى من خط الفقر.

إن الخدمات التعليمية المتوفرة في المناطق الداخلية والمدن الصغيرة لا تماثل تلك المتوفرة المدن الكبرى، على أن هذا ليس شيئا جديدا بل كان موجودا على مر التاريخ. إلا أن ما يمكن ملاحظته بالنسبة للتعليم العالي في الجزائر، أن تلك المجهودات التي بذلت في سنوات السبعينات من اجل القضاء على الفوارق في التعليم بين المناطق والجهات ذهبت دون نتائج، ذلك أن هذه الفجوة بدأ يتسع مداها في هذا القطاع لعدم مواصلة المسيرة وشبه التخلي للدولة عن التكفل بهذا القطاع مع بداية الأزمة الاقتصادية والإصلاحات غير الحقيقية التي اعتمدت في بلادنا. إن مثل هذه الوضعية تشبه إلى حد كبير وضعية فترة الاستعمار. فإذا كان الاستعمار يوجه التعليم لخدمة المستوطنين الأوروبيين في حين لا يتيح لبعض أهالي الجزائر سوى فرص محدودة من التعليم عن قصد كاستراتيجية استعمارية، فإننا نلاحظ نفس الظاهرة في الوقت الحاضر مع بعض الاختلافات القليلة حيث نجد الطبقة النافذة والفئات الأخرى الميسورة والتي اغتنت جراء الوضع الذي عاشته الجزائر ومن وراء الانفتاح

Scanned by CamScanner

الاقتصادي تنادي بخوصصة الجامعة ورفع الدولة كفالتها ودعمها لهذا القطاع وليذهب أبناء أغلبية الجزائريين إلى الجحيم دون رجعة.

هناك ظاهرة أخرى يمكن أن يلمسها أي باحث في خبايا التعليم العالي والبحث العلمي، الواقع انه وبالرغم من استقطاب الجامعات الجزائرية للغالبية العظمى من حملة الدكتوراه والماجستير، إلا أن دورها في المجهود الوطني للبحث العلمي بقي محدودا جدا. الواقع أن ازدهار البحث العلمي في أي مجتمع وثيق الصلة بازدهار التعليم الجامعي على وجه الخصوص، وإذا كانت أوضاع جامعاتنا غير مواتية لمهام التدريس بمستوى من الجدوى يناسب المرحلة الجامعية الأولى فلاشك أن البحث العلمي يتدنى مستواه كثيرا عما ينبغي أن يكون، وهنا العديد من الدلالات نذكر منها[11]:

- عدم وجود برامج بحثية واضحة المعالم على مستوى الكليات بالجامعات الجزائرية؛
- عدم توجيه اهتمام كاف من جانب أعضاء هيئة التدريس للإشراف على الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه، مما ينعكس على شكل المستوى العلمي الهابط لكثير من الرسائل التي تناقش في جامعاتنا، وتمنح الشهادات الجامعية.
- تراجع الإمكانيات البحثية بشكل كبير في بعض الجامعات بفعل سياسات الحد من الإنفاق العام، وعدم وجود استقلالية للباحثين في إدارة تلك المخابر التي ظهرت أخيرا رغم قلتها، وسيطرة الإداري على توجيه البحث العلمي بدلا من الأستاذ الجامعي؛
- ضعف الدافع لإجراء بحوث تخدم احتياجات الاقتصاد الوطني لعدم وجود مستخدمين ومستفيدين من هذه البحوث. أن هذه النقطة تثيرا تساؤلا على درجة كبيرة من الأهمية ، وهو هل يوجد فعلا طلب حقيقي على البحث العلمي في الجزائر ؟ الإجابة بالقطع لابد وان تكون بالنفي. فإذا عبرنا عن الطلب على البحث العلمي بالإنفاق عليه، فان نحو 100 بالمائة من هذا الإنفاق يتم من ميزانية الدولة، بينما القطاعات الاقتصادية والخدمية فإنها لا تساهم قط في هذا الإنفاق إذ أن مثل هذه القطاعات بقيت ولا تزال متقوقعة ومنغلقة على نفسها رغم أنها هي القوة المحركة لنشاط البحث العلمي والمجال الرحب لتطبيق المنجزات والابتكارات العلمية. وهذه هي وضعية جامعاتنا الجزائرية.

---

[11] الرباط، دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، القاهرة يونيو 1999، العدد 18 ص. 3 .

Scanned by CamScanner

الجدير بالذكر، انه إذا استثنينا الحافز الرئيسي لأعضاء التدريس للقيام بالبحث العلمي بغرض الحصول على الترقية الأكاديمية من رتبة لأخرى، فإن مساهمة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي بقيت محدودة جدا، وذلك لأسباب عدة أهمها[12]:

- ارتفاع العبء التدريسي والمهام الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية، إضافة إلى كثرة الأعباء الإدارية لدى نسبة كبيرة منهم؛
- تدني مستوى الرواتب مما اضطر معظمهم لتدريس ساعات إضافية أو العمل خارج الجامعة؛
- نقص التسهيلات البحثية، وضعف الدعم المالي لنشاطات البحث العلمي؛
- عدم استخدام سنة التفرغ العلمي للأساتذة الجامعيين في معظم الأحيان للغرض الذي خصصت له لتطوير قدراتهم كأساتذة وباحثين؛
- عدم توجيه معظم طلبة الدراسات العليا نحو تبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية في المجالات الزراعية والصناعية؛
- قلة مراكز البحوث المتميزة وضعف التنسيق فيما بينها.

لقد شهدت العقود الأخيرة الماضية تغيرا بارزا في حركة الهجرة الدولية، وقد استخدم مصطلح هجرة الأدمغة منذ الستينات لوصف ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات العالية في البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وكأن هذه البلدان دخلت مرحلة جديدة لشكل مختلف من الاستعمار الاقتصادي، فازداد الاهتمام بظاهرة نقل التقنية في الاتجاه المعاكس. كما أن هناك شكل آخر للهجرة وهو ناتج عن الإحباط المعنوي للكثير من الكفاءات العالية جدا نتيجة عدم توافقها مع الممارسات التي يواجهونها يوميا مما أدى بهم إلى التخلي عن التعليم العالي ومغادرة الجامعة ، هذه الهجرة يطلق عليها بالهجرة الداخلية.

الواقع أنه إذ كانت ظاهرة هجرة العقول وتسربها لبيع جهدها وعرقها للغير، يندرج في شكل هدر الطاقات العاملة الجامعية" النخب الجامعية" وتسربها إلى مختلف البلدان المصنعة، فإن هدرا آخر لا يقل أهمية بل اخطر من ذلك، إذ أنه يصيب الطاقات المتبقية نتيجة تدني هيبة الهيئة التدريسية الأكاديمية وهبوط المعنويات وصعوبة توفر الأسباب التي تحقق الإطار الملائم واللائق للحياة الأكاديمية للأستاذ الجامعي، أي ما يصطلح على تسميته بالانسحاب المجازي الذي يتجلى في التقوقع والسلبية وعدم المشاركة[13].

---

[12] بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، القاهرة 2000 العدد 22 ، ص. 98

[13] مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، العدد 12 – 1999 . ص 58 .

Scanned by CamScanner

واستنادا إلى أرقام الجدول رقم (8) يمكن أن نستشف هذه الظاهرة المستمرة والتي تشكل نزيفا للتعليم العالي والبحث العلمي وللاقتصاد الوطني ككل. ففي السنة الجامعي 1992-1993 فقدت الأسرة الجامعية 720 أستاذا بينما في السنة الجامعية، فقد انخفض عدد الأساتذة والأساتذة المحاضرين الى 1400 بعدما كان 1548 أي بفارق 148 أستاذ من هاتين الرتبتين في الوقت الذي نجد حاجة الجامعة الجزائرية كبيرة جدا لمثل هذه الكفاءات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة هجرة الكفاءات العالية في الجزائر قد صاحبتها ظاهرة أخرى اكثر خطورة، وهي تحول اهتمام العلماء وأساتذة الجامعات من الذين استمروا في العمل في الجزائر عن محاولة إيجاد حلول مناسبة للمشكلات المحلية في المجالات الصناعية والزراعية وفي غيرها، وانشغالها في محاولات نشر البحوث النظرية والتطبيقية التي تتعلق بالبلدان المتقدمة والمستفيدة منها. أن مثل هذه الهجرة من دون شك أدت إلى الشعور بالاغتراب والإحباط خاصة في ظل البيئة السياسية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر غير الملائمة لتحفيز الطاقات العلمية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني.

أن عملية انتقاء الأشخاص للمراكز القيادية للمؤسسات لجامعية عادة ما تقوم على أساس الاعتبارات الذاتية والتوجهات الأيديولوجية بدلا من الكفاءات العلمية والقدرات الذاتية ، مما أدى ليس فقط إلى تعميق الهجرة للخارج، وإنما أيضا إلى حدوث هجرة داخلية والمتمثلة بابتعاد الكفاءات العلمية عن المشاركة الفاعلة في عملية تطوير المسيرة التعليمية والبحث العلمي في جامعاتنا، وذلك بسبب الإحباط الناجم عن العمل في بيئة تسيرها الاعتبارات السياسية والذاتية.

ثالثا: آفاق الجامعة الجزائرية

إن المجتمع الجزائري يمر بفترة ركود وجمود عميقين وهو يحتاج إلى تعليم عالي وبحث علمي بكل مقوماتهما ومواصفاتهما حتى يستطيعا أن يجعلا النقلة من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم، ميسورة فعالة، عميقة التأثير سريعة المعدل.

لقد أصبحت قصة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر هي قصة المحافظة والإبقاء على ما خلقه الإنسان دون تغيير، وهذا ما يعكس أساسا المفهوم المحافظ للتعليم. وحينما اعتنق هذا المفهوم أصبحت الجامعات التي يشرف على توجيهها الذين يرغبون أو يستفيدون من بقاء الحال على ما هو عليه كحاجز منيع في وجه رياح التغيير.

Scanned by CamScanner

نعتقد بان الاهتمام في الجزائر يجب أن يتجه أساسا إلى استخدام الجامعة كوسيلة للتغيير الاجتماعي، أو كأداة لبناء أنماط اجتماعية جديدة وحياة جديدة واعية بالتغيرات التي تحدث من حولها. وعندما تستخدم الجامعات بناء على هذا الإدراك جنبا إلى جنب مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي وجهت كذلك وارتبطت بالتغيير، فإنها ستكون ذات فعالية ملحوظة في خلق القدرات الاجتماعية وفي إحداث النقلة الضرورية للمجتمع.

هناك الذين يجعلون عمل الجامعات عملا طفيليا، ويذهب آخرون إلى ابعد من ذلك ويؤكدون على أن الجامعات في هذه المرحلة من التغيير، يجب أن تعكس ببساطة التغيرات الاجتماعية التي حدثت على قدر ما تستطيع. ويعتقد آخرون أن الجامعات يجب أن يكون لها دور فعّال في توجيه التغيير الاجتماعي وفي الإسهام في بناء نظام اجتماعي جديد ، ويعتقد البعض الآخر بان الجامعات يجب أن تقوم بهذا الدور التوجيهي عن طريق التلقين، ويعارض آخرون ذلك. على كل حال، فانه حتى إذا كانت هناك وحدة في الفكر اكثر مما هو موجود، فستظل المشكلة العملية، مشكلة التغلب على جمود المؤسسات الجامعية حتى يتحقق برنامج متفق عليه وسياسة فعالة قادرة على جعل الجامعة المحرك الأساسي لكل التغيرات ومواكبتها. وعندئذ لن تكون بعد ذلك حاجة لتبرير المناقشة الخاصة بمشكلة الجامعة بالتغيير الاجتماعي. وبذلك لا تكون المشكلة هي ما إذا كانت الجامعات يجب أن تسهم في تكوين مجتمع المستقبل، ولكن ما إذا كانت الجامعات يجب أن تقوم بذلك وهي عمياء بدون تعقل أم أن تقوم بهذا الدور مع اعظم قدر من الذكاء الشجاع والمسئولية .

بمعنى آخر هناك ثلاثة اتجاهات للاختيار، فهناك من يعمل على إدامة واستمرار الفوضى الحاضرة وربما على زيادتها، والنتيجة هي حل المؤسسات الجامعية وخوصصتها والتلاعب بها، والعودة بها إلى النظام الذي ساد قبل إصلاح 1971، وعودة الازدواجية في التعليم والصراع اللغوي وغيرها من الإشكاليات القديمة الحادة. والاتجاه الثاني يرى بأنه لابد من انتقاء القوى العلمية والثقافية التي تحدث التغيير في النظام القديم، وتقدير اتجاهها الذي تسير فيه ونتائجها إذا ما قدرت لها حرية العمل ثم ينظرون فيما يمكن عمله لكي تسهم الجامعات في تكوين مجتمع المستقبل مع اكبر قدر من الذكاء والمسئولية. أما الاتجاه الثالث فانه يكافح لكي تصبح الجامعة قوة في المحافظة على النظام القديم متكاملا في وجه ضغوط القوى الجديدة.

إن اعتناق الاتجاه الثاني – وهو ما يجب أن يحدث في اعتقادي – فان المشكلة لا تصبح مجرد زيادة سرعة التغيير الحادث أو التصادم مع القديم المحافظ، بل تصبح المشكلة تنمية البصيرة والفهم لدى الشباب للاشتراك في

Scanned by CamScanner

العمل البناء العظيم والتنظيم الكبير الذي يجب أن يحدث ، وإمدادهم باتجاهات وعادات العمل التي تجعل من بصيرتهم وفهمهم لواقعهم عملا ذا اثر فعال.

واضح انه من المتعين على الحكومة أن توفر لجميع الطلبة أسباب الحصول على حد أدنى من كم ونوع التعليم العالي، رغم أن هذا سيحتاج إلى جهد كبير ومستدام. فقيام الحكومة بتمويل التعليم العالي والبحث العلمي له ما يبرره على وجه الخصوص وذلك راجع إلى الفوائد الجمة التي تعود منه على المجتمع عامة. وطبيعي أن المزيد من الإنفاق وحده لا يكفي ، فالمبالغ التي تنفق ينبغي أن تستخدم استخداما ناجعا.

إن تمويل التعليم، بالإضافة إلى المحتوى والأداء بحاجة إلى إصلاح. فالتمويل ينبغي أن يقدم حوافز للكفاءة، وإصلاح التمويل من الأهمية بمكان لأنه لا يؤدي فقط إلى إدارة اكثر كفاءة للجامعات (الكفاءة الداخلية) بل يؤدي أيضا إلى محتوى تعليمي متطور (الكفاءة الخارجية).

لقد حقق التعليم في الجزائر خلال أربعة عقود من الزمن نتائج لها دلالاتها، ولكن على المستوى الكمي فقط. فإذا نظرنا إلى الإحصائيات وجدنا أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في التعليم العالي ، ولكن أي تعليم يمكن أن يحدث في ظل وجود تبعية وانخفاض المستوى وحتى التحكم في المبادئ الأولى للمعارف. فالمناهج الدراسية وأهدافها كان من المفروض أن تخدم متطلبات التنمية، ولكن نظرا لعدم اهتمام النماذج التنموية والتعليمية بخصوصيات الجزائر فان النتيجة اضطراب كمي ونوعي في التنمية والتعليم. وبالتالي فانه من المهم تبني مقررات دراسية جديدة وخاصة لتطوير قدرة اكبر على التفكير النقدي. وستكون هناك حاجة كبيرة إلى كتب دراسية وعلمية أضف إلى ذلك تغيير ثقافة مكتباتنا وما احتوته من كتب منذ مطلع عقد الثمانينات وحتى الوقت الحاضر. ولا تقل عن ذلك أهمية زيادة المسئولية من خلال التدريب وتعزيز الحوافز للأداء الفعال والتقييم الأكثر كفاءة للأساتذة والباحثين، وبالأخص تحسين الظروف المعيشية لهم وكذا أماكن عملهم، وتوفير القدر الكافي من الأجهزة الضرورية للتعليم والبحث.

قد نجزم إذا ما قلنا بان السبب الرئيسي لفشل السياسة الجامعية في الجزائر، يعزى إلى حد كبير إلى التركيز على الجانب الكمي بدلا من الجانب النوعي. ولأجل تحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي كأحد المعايير الأساسية للحكم على مدى نجاح الجامعة الجزائرية، لابد من تحقق الشروط الضرورية ومن أهمها:

أولا: تحسين ظروف المعيشة والعمل للأستاذ الجامعي، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لرفع مستوى التدريس؛

Scanned by CamScanner

ثانيا: توفير الأبنية اللائقة بالجامعات والمعاهد وتجهيزها بالمعدات والمخابر والمكتبات اللازمة لأداء مهامها؛

ثالثا: تشجيع المنافسة العلمية بين الأساتذة والطلبة من خلال منح الحوافز المادية والمعنوية للمتفوقين على مستوى الجامعة الواحدة وكذلك على مستوى القطر واعتماد التفوق العلمي في الدراسة كمعيار أساسي لقبول الطلبة في الدراسات العليا في الجامعات المحلية وانتقاء طلبة البعثات للدراسة في الجامعات الأجنبية؛

رابعا: إنشاء مراكز بحوث متخصصة في جميع المجالات العلمية ودعمها بالكفاءات العلمية وتجهيزها بالمعدات العلمية والتسهيلات المكتبية بهدف تشجيع نشر البحوث العلمية والتطبيقية، وإعطائها الاستقلالية التامة في تسيير أمورها؛

خامسا: التنسيق بين متطلبات التنمية من القوى العاملة الماهرة في مختلف التخصصات والسياسة التعليمية، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية والتعليمية وتوجيه سياسة القبول في المعاهد الفنية والجامعات من اجل ضمان تحقيق أهداف التنمية، والابتعاد عن سياسة التركيز على الجانب الكمي بتخريج أعداد متزايدة لنوعيات هامشية وفي تخصصات لا تحظى بالأولوية ولا تنسجم مع متطلبات التنمية وحاجات السوق مما يعمل على زيادة نسبة البطالة بين الخريجين في هذه التخصصات والذين أنفقت عليهم الدولة موارد مالية نادرة كان يمكن استغلالها في مرافق حيوية اكثر جدوى.

سادسا: اعتماد سياسة حكيمة للتعليم المستمر بشكل صحيح خدمة للمجتمع، وذلك بإقامة دورات تدريبية ودراسية متخصصة سواء في هياكل الجامعة أو خارجها بالشكل الذي يعمل على دعم الزاد المعرفي والعلمي لموظفي وعمال قطاعات الاقتصاد الوطني، وتجديد معارفهم وتحسينها، بحيث نتفادى كل تلك الانحرافات التي صبغت جامعت التكوين المتواصل شكلا ومضمونا، وجعلتها بعيدة كلية عن االاهداف التي وجدت من أجلها، سواء في جوانبها البيداغوجية أو التسييرية، وأن لا نسطوا على المراحل ونتبجح ببعض المصطلحات كالجامعة الافتراضية والانترنيت والتي نتلفضها ولكن لا نعي معانيها ودلالاتها.

لابد من التأكيد على أهمية الحرية الأكاديمية في التعليم العالي، باعتبارها القوة الدافعة لتحقيق الحريات السياسية التي من شانها تشجيع الأستاذ الجامعي في المشاركة الفاعلة في تحسين وتطوير المسيرة التعليمية من خلال التدريس المبدع وتوجيه الطلبة ونشر البحوث الهادفة.

Scanned by CamScanner

أخيرا قد لا نكون مخطئين إذا قلنا بان السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، قد تناست بل أهملت واحدا من القطاعات الذي كان من المفروض أن يولى الاهتمام الأكبر إلى جانب القطاعات الأخرى. لهذا فإنني أسجل هنا بعض النقاط الأساسية التي تشكل في اعتقادي ما يجب أن تكون عليه الجامعة في الجزائر في ظل هذه المتغيرات التي نعيشها وتحيط بنا.

- وضع سياسة وطنية شاملة من قبل الدولة للجامعة، على أساس أن التعليم العالي والبحث العلمي قضية وطنية تهم كامل المجتمع الجزائري وأنها استثمار بشري جيد لكل تقدم نصبوا إليه .

- إن أي سياسة للجامعة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لابد وان تتداخل مع التنمية الشاملة، وإلا كنا نخدع أنفسنا. إذ يجب أن نتذكر أن التنمية عملية شاملة ويجب أن توجهها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية .

- إن الجامعة من اجل التعليم والبحث العلمي يجب أن تكون مخططة بشكل سليم، تساعد على نشر الفرصة الاقتصادية والعائد لكل الجماعات العريضة من المجتمع. أن ما نقصده من الجامعة المخططة من اجل التقدم الاقتصادي للجميع لا يعني بالضرورة سياسة استثمار تعليمية متساوية مطبقة بالعدل على الجميع. إن ما نعنيه من استراتيجية الاستثمار التعليمي هو أن تأخذ في الحسبان احتياجات البلاد من القوى البشرية ومستويات الكفاءات القادرة على إشباع هذه المطالب، وقوة المستويات المختلفة لنظام التعليم العالي والبحث العلمي في علاقتهما بالإسهام في التنمية الاقتصادية.

- ربط كل محاولة إصلاح للتعليم العالي والبحث العلمي بنتائج البحث. فإذا أريد للجامعة أن تكون لها علاقة بالناحية الاقتصادية ، يجب أن تخضع للبحوث المناسبة. إننا نحتاج بدرجة كبيرة إلى البحث ليعكس الضوء على كثير من العوامل التي تحتاج إلى أن تختبر من حيث قيمتها الاقتصادية.

- توفير وسائل العمل الضرورية خاصة خارج الجامعات الكبرى، حيث تفتقر المراكز والملحقات الجامعية لأبسط الوسائل البيداغوجية ؛

- إعادة الاعتبار لرجال التعليم العالي والبحث العلمي وتحسين أوضاعهم المادية لتخلق لديهم الحوافز، فهم المنفذون، وصون كرامتهم من الوقوع في مآسي التذلل والحياة المزرية التي تعطي لطلابهم مثالا في التعاسة، وإعادة الاحترام للأستاذ والباحث الجامعي الذي كان يحظى به في الماضي داخل المجتمع ، لننتظر منه عطاءا ومعرفة وبحثا.

Scanned by CamScanner

المراجع:

المراجع العربية:

- أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الثاني .جامعة الإسكندرية،بدون تاريخ نشر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29.
- التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي يونيه 1999.
- بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، القاهرة 2000 العدد 22
- د.حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة على الدول العربي) دار زهراء الشرق. القاهرة 1998 .
- د. صالح فلاحي: التطور الهيكلي للجامعة الجزائرية وانعكاساته على قطاع التعليم العالي في الجزائر، ملتقى دولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة، باتنة 2000.
- الرباط، دورية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، القاهرة يونيو 1999، العدد 18
- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، العدد 12 — 1999. ص 58.

المراجع الأجنبية:

Annuaire Statistique de l'UNESCO 1996

COLLOQUE INTERNATIONAL sur le Programme d'Ajustement Structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, Batna le 20-21-22 novembre 2000

CONSEIL SUPERIEUR DE L'EDUCATION : vers une nouvelle vision de l'enseignement Superieur – rapport preliminaire – Alger, juin 1999.

Frederick Harbison : Education for Development, Scientific American, vol 24 N°3 . 1993

.Les cahiers du CREAD, N° 43 (1 trimestre 1978)

Scanned by CamScanner